مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

DOI: 10.54240/2318-016-001-024

الثورة الجزائرية بوصفها مختبرًا لإعادة تعريف الشرعية السياسية: من عنف الاستعمار إلى تأسيس السيادة الثورية (1954–1962)

The Algerian Revolution as a Laboratory for Redefining Political Legitimacy: From Colonial Violence to the Establishment of Revolutionary Sovereignty 1954–1962

اسم ولقب المؤلف المرسل: الحاج صادوق- Elhadj Sadok صص498- 511
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ التعليم العالي- جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله- الجزائر.
البريد الإلكتروني: sadokelhadj@gmail.com
اسم ولقب المؤلف الثاني: عبد القادر شريف- Abdelkader Cherif
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ التعليم العالي- جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله- الجزائر.
البريد الإلكتروني: Cherifaek01@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2025/12/29. تاريخ المراجعة: 2026/01/15.. تاريخ القبول: 2026/05/06.

الملخص: يتناول هذا المقال الثورة الجزائرية (1954-1962) بوصفها تجربة تاريخية فريدة أعادت من خلالها الحركات التحررية تعريف مفهوم الشرعية السياسية خارج الأطر القانونية والمؤسساتية التي فرضها النظام الاستعماري. وتنطلق من فرضية مفادها أن الشرعية في السياق الثوري الجزائري لم تكن نتاجًا للاعتراف القانوني أو الدولي المسبق، بل ثمرة مسار تراكمي تشكّل عبر الفعل الثوري المنظم، والتعبئة الشعبية، وتقويض أسس الشرعية الاستعمارية القائمة على العنف والإقصاء.

يسعى المقال إلى تحليل الكيفية التي تحوّل بها العنف الاستعماري من أداة هيمنة إلى عامل محفّز لإنتاج شرعية ثورية بديلة، استطاعت جبهة التحرير الوطني من خلالها بناء سلطة سياسية موازية، تستمد مشروعيتها من تمثيل الإرادة الجماعية ومن قدرتها على فرض نفسها فاعلًا داخليًا وخارجيًا. كما يبرز البحث دور التنظيم السياسي والعسكري والدبلوماسي في الانتقال من منطق

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

المقاومة إلى منطق السيادة، مبيّنًا أن الاعتراف الدولي لم يكن سببًا في نشوء الشرعية، بل نتيجة لتحققها داخل المجال الوطني.

تعتمد الدراسة مقاربة تاريخية- تحليلية ومفاهيمية، تهدف إلى إعادة إدراج الثورة الجزائرية ضمن النقاشات النظرية حول الشرعية والسيادة في سياقات التحرر الوطني، وتقديمها كنموذج تحليلي يثري حقل الدراسات السياسية المقارنة. وتخلص إلى أن الثورة الجزائرية شكّلت مختبرًا حقيقيًا لإنتاج شرعية سياسية جديدة، أسهمت في توسيع أفق التفكير في مفهوم الدولة والسيادة خارج النموذج الكلاسيكي.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، الشرعية السياسية، السيادة الثورية، التعبئة الشعبية، العنف الاستعماري، السياق الثوري، الاعتراف القانوني، المقاومة، حركات التحرر الوطني، النموذج الكلاسيكي.

ABSTRACT: *The Algerian revolutionary context was not the result of prior legal or international recognition, but the fruit of an accumulated process shaped by organized revolutionary action, popular mobilization, and the undermining of the foundations of colonial legitimacy based on violence and exclusion.*

The article seeks to analyze how colonial violence transformed from a tool of domination into a catalyst for producing an alternative revolutionary legitimacy, through which the National Liberation Front (FLN) was able to build a parallel political authority. This authority derived its legitimacy from representing the collective will and from its ability to impose itself as an internal and external actor. The research also highlights the role of political, military, and diplomatic organization in the transition from the logic of resistance to the logic of sovereignty, demonstrating that international recognition was not the cause of legitimacy's emergence, but rather a result of its realization within the national sphere.

The study adopts a historical-analytical and conceptual approach, aiming to re-insert the Algerian Revolution into theoretical discussions about legitimacy and sovereignty in contexts of national liberation, and to present it as an analytical model that enriches the field of comparative political studies. It concludes that the Algerian Revolution constituted a real laboratory for producing new political legitimacy, contributing to the expansion of the scope of thinking about the concept of the state and sovereignty outside the classical model.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

Keywords: *The Algerian Revolution, Political legitimacy, Revolutionary sovereignty, Popular mobilization, Colonial violence, Revolutionary context, Legal recognition, Resistance, National liberation movements, The classical model.*

المقدمة: غالبًا ما تُقارَب الثورة الجزائرية (1954–1962) في الأدبيات التاريخية باعتبارها حرب تحرير وطني انتهت باستعادة الاستقلال السياسي. غير أن هذا المنظور، على أهميته، يظل قاصرًا عن استيعاب التحولات العميقة التي أحدثتها الثورة في بنية المفاهيم السياسية ذاتها، وعلى رأسها مفهوم الشرعية. فالشرعية في السياق الاستعماري لم تكن مجرد مسألة قانونية أو إجرائية، بل كانت أداة هيمنة رمزية تبرّر العنف باسم القانون، وتحوّل السيطرة إلى نظام طبيعي مفترض.

تُعدّ الثورة الجزائرية (1954–1962) من أكثر حركات التحرر الوطني كثافةً من حيث التفاعل بين العنف الاستعماري وبناء الشرعية السياسية. غير أن أغلب الدراسات التاريخية والسياسية تناولتها إما باعتبارها صراعًا عسكريًا تحرريًا أو كمسار دبلوماسي نحو الاستقلال، دون تفكيك عميق للكيفية التي أُعيد من خلالها تعريف مفهوم الشرعية السياسية في سياق ثوري استثنائي.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن الثورة الجزائرية لم تكن فقط فعل مقاومة، بل شكلت مختبرًا تاريخيًا لإنتاج شرعية سياسية بديلة تجاوزت الأطر القانونية الاستعمارية، وأسست لمنطق جديد للسيادة قائم على الفعل الثوري والتنظيم الشعبي والاعتراف الدولي المتدرج.

تنطلق إشكالية المقال من التساؤل المركزي الآتي: كيف أسهمت الثورة الجزائرية في إعادة صياغة مفهوم الشرعية السياسية خارج الأطر القانونية الاستعمارية، وما هي الآليات التي حوّلت الفعل الثوري من عنف مقاوم إلى أساس لتأسيس السيادة؟

يعتمد المقال على جملة من الفرضيات القابلة للاختبار العلمي، من أبرزها: الشرعية السياسية في السياق الثوري لا تُستمد من القانون القائم، بل من القدرة على تقويضه وبناء بديل جماعي عنه، وأن العنف الثوري في الجزائر لم يكن غاية في ذاته، بل أداة لإعادة توزيع

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

السلطة الرمزية والسياسية داخل المجتمع. وأن تنظيم الثورة (سياسيًا وعسكريًا) شكّل شرطًا أساسيًا لتحويل الفعل المقاوم إلى مشروع سيادي.

يعتمد المقال على مقاربة متعددة المناهج تجمع بين المنهج التاريخي التحليلي لتفكيك مسار تشكّل الشرعية من اندلاع الثورة إلى الاستقلال والمنهج السياسي المفاهيمي لإعادة قراءة مفاهيم الشرعية، السيادة، والعنف السياسي في السياق الثوري.

تتمثل القيمة المضافة لهذا البحث في تقديم قراءة غير تقليدية للثورة الجزائرية خارج السردية الكلاسيكية والإسهام في تطوير مفهوم الشرعية الثورية في دراسات حركات التحرر، وذلك لفتح أفق نظري جديد لربط التاريخ السياسي الجزائري بالنظرية السياسية المعاصرة.

1- عنف الاستعمار ونفي الشرعية الأصلية في الجزائر: في الفكر السياسي الكلاسيكي، تُعرَّف الشرعية باعتبارها توافقًا بين السلطة والقانون من جهة، والقبول الاجتماعي من جهة أخرى. غير أن السياق الاستعماري ينسف هذا التوازن؛ إذ تقوم السلطة على قانون مفروض من الخارج، منفصل عن الإرادة الجماعية للسكان الأصليين.

في الحالة الجزائرية، كان القانون الاستعماري يتمتع بقوة إلزامية كاملة، لكنه افتقر إلى أي أساس أخلاقي أو تمثيلي. ومن ثمّ، تحوّلت الشرعية إلى **بنية قسرية** تُفرَض بالقوة بدل أن تُنتَج بالقبول[1].

لم يكن الاستعمار الفرنسي في الجزائر يعاني أزمة ظرفية في الشرعية، بل كان يعيش أزمة بنيوية نابعة من تناقضه الداخلي: ادّعاء التمدين مقابل ممارسة الإقصاء، ورفع شعار القانون مقابل تعميم العنف. هذا التناقض جعل الشرعية الاستعمارية شرعية شكلية، لا تصمد أمام أي مساءلة سياسية أو أخلاقية.

كان النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر قائمًا على عنف هيكلي ومنهجي لا يقتصر على القمع العسكري، بل يتغلغل في بنية المجتمع والدولة. هذا العنف أسس لـ نفي مزدوج للشرعية للمجتمع الجزائري[2].

1- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس الشام، دمشق، 1948 ص.41.

2العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط،1 دار البعث، الجزائر، ص.105

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

يمثل العنف الاستعماري الفرنسي في الجزائر الأساس الذي بنيت عليه الثورة، إذ لم يكن مجرد حادث عرضي، بل كان آلية ممنهجة لنزع الشرعية عن الوجود الجزائري نفسه[1].

1-1 العنف كآلية قانونية وهيكلية: كانت أبرز أشكال نفي الشرعية متمثلة في النظام القانوني الذي فرضته فرنسا على الجزائريين، وعلى رأسه "نظام الأهالي" الذي طُبق بشكل واسع حتى بعد منتصف القرن العشرين.

هذا التجريد القانوني :لم يُعتبَر الجزائريون مواطنين فرنسيين كاملي الأهلية، بل "رعايا " (sujets)، وهو ما جرّدهم من الحقوق الأساسية المدنية والسياسية. هذا التمييز نَفَى الشرعية القانونية لوجودهم كأمة ذات حقوق.[2]

بالإضافة الى عقوبات خاصة ومجحفة :سمح هذا النظام للإدارة الفرنسية بفرض عقوبات إدارية وجنائية تعسفية على الجزائريين وحدهم، مثل الغرامات أو الحبس دون محاكمة، لمجرد مخالفات بسيطة أو حتى عدم إظهار الاحترام الكافي للمستوطنين أو السلطات. هذا التمييز القانوني كرّس اللاشرعية المطلقة لحكم فرنسا عليهم[3].

2.1 العنف في استلاب الأرض والذاكرة (نفي الشرعية الاقتصادية والاجتماعية): لم يقتصر النفي على الجانب السياسي، بل شمل قلب الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، بل شمل مصادرة الأراضي وذلك بالاستيلاء الممنهج على أجود الأراضي الزراعية، سواء عبر القرارات القانونية (مثل قانون سيناتوس كونسولت عام 1863) أو عبر القوة، وتحويلها إلى ملكية للمستوطنين الأوروبيين. هذا الاستلاب الاقتصادي نَفَى شرعية الجزائريين في ملكية أرضهم التاريخية وشرعية وجودهم كمنتجين[4].

أضف إلى ذلك تدمير المؤسسات الأصلية حيث عملت الإدارة الفرنسية على تدمير المؤسسات الاجتماعية والدينية التقليدية، مثل الزوايا والمدارس القرآنية والأوقاف، التي كانت

1 يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830/1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص89.
2 الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1945،1958) دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص 269.
3 العربي الزبيري، «السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر»، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981، ص 54.
4 عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 319.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

تمثل مراكز للشرعية الثقافية والتعليمية والدعم الاجتماعي. الهدف كان تجفيف منابع الشرعية الأصلية لضمان أن تبقى الشرعية الوحيدة هي شرعية الاستعمار[1].

3.1 العنف المباشر والرمزي (نفي الشرعية الأخلاقية والإنسانية): ترافق العنف الهيكلي مع عنف مباشر ومجازر أدت إلى تآكل أي أساس أخلاقي لشرعية الاستعمار، حيث تم استخدام التعذيب على نطاق واسع قبل وأثناء الثورة (خاصة في الحرب) لم يكن أداة استخباراتية فحسب، بل كان رسالة رمزية لنفي إنسانية وقيمة الجزائريين، وأن جسدهم وكرامتهم لا يمتلكان أي حصانة. فمجازر 8 ماي 1945م مثلت نقطة تحول أكدت استحالة التعايش أو الإصلاح. لقد كانت رداً وحشياً على مطالب سلمية بالحرية، أعلنت بشكل واضح أن الشرعية الاستعمارية لا تعترف بأي حق جزائري في التعبير السياسي السلمي .هذا الحدث رسّخ قناعة لدى النخبة الثورية بأن العنف الثوري هو الرد الشرعي الوحيد على العنف الاستعماري المطلق[2].

كان نفي الشرعية الأصلية للجزائريين عبر العنف الاستعماري عملية متعددة الأوجه: هي قانونية (عبر نظام الأهالي)، واقتصادية (عبر مصادرة الأراضي)، واجتماعية/ثقافية (عبر تدمير المؤسسات)، وإنسانية (عبر القمع والتعذيب). هذا النفي المطلق هو ما جعل الثورة، التي مثلت استعادة الشرعية بالدم، فعلًا تأسيسيًا لا مفر منه للسيادة الوطنية[3].

2- الثورة كفعل تأسيسي للشرعية السياسية: لم تكن الثورة الجزائرية مجرد محاولة لـ "طرد المحتل"، بل كانت مشروعاً سياسياً متكاملاً هدفه إحلال شرعية وطنية شاملة محل الشرعية الاستعمارية المنهارة. هذا التحول التأسيسي مر عبر آليتين رئيسيتين: بناء الشرعية الشعبية الداخلية، وتجسيد الشرعية المؤسسية البديلة[4].

1 رشيد الزبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956، 1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 242، 247

2رشيد الزبير، المرجع السابق، ص250.

3 رافائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار امدوكال، 2010م، (د.ب.ن)، ص50.

4 جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830، 1960)، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص ص 343، 345.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

1.2- الشرعية الشعبية: كانت الخطوة الأولى في تأسيس الشرعية هي استعادة الصوت الوطني الذي تم قمعه وتجاهله لأكثر من قرن. اعتمدت الثورة على فكرة أن الشرعية الحقيقية لا تأتي من القوة الغازية أو الاعتراف الدولي المسبق، بل من الإرادة الحرة والواعية للشعب المضطهد ان هذه الخطوة والمتمثلة في التعبئة الشاملة لم تقتصر جبهة التحرير الوطني (FLN) على تجنيد المقاتلين، بل عملت على تحويل كل جزائري إلى عنصر فعال في الثورة. تأسست خلايا سرية في المدن والأرياف، وشملت التعبئة النساء (فدائيات وممرضات)، والمثقفين (قلم الثورة)، والعمال والفلاحين (دعم اللوجستيات). هذا الاندماج العضوي بين الشعب والثورة جعل جبهة التحرير الوطني هي التعبير الحي عن الأمة بأكملها .إن مشاركة جميع فئات المجتمع منحت الثورة شرعية جماهيرية مطلقة تفوق أي شرعية انتخابية يمكن أن يوفرها الاستعمار[1].

كما أصبحت عقيدة التضحية والفداء بالنفس من أجل الوطن هي المعيار الأخلاقي الجديد للشرعية. لم يعد القمع الاستعماري يرمز للقوة المطلقة، بل أصبح دليلاً على لاشرعية الاستعمار. في المقابل، تحول العنف الثوري إلى فعل مقدس وشرعي يهدف إلى استعادة الكرامة المسلوبة. هذا التبادل في الأدوار (حيث يصبح الثوري هو المدافع عن الحق والشرعية، والمستعمر هو المعتدي اللاشرعي) هو جوهر عملية التأسيس الثوري[2].

إن الوحدة الوطنية حول مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 كانت بمثابة عقد اجتماعي ثوري جديد. هذا الميثاق حل محل الدساتير والقوانين الاستعمارية، وأصبح المصدر الأعلى للشرعية، حيث اتفق الشعب على أهداف الثورة وطبيعة الدولة المستقبلية (جمهورية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية)[3].

2.2 الشرعية المؤسسية: لم تنتظر الثورة زوال الاستعمار لتبني دولتها، بل عملت على تجسيد سيادتها عملياً عبر إنشاء مؤسسات موازية ومنافسة لهياكل الدولة الفرنسية في الجزائر، فتم إنشاء جيش التحرير الوطني الذي لم يكن مجرد قوة قتالية، بل كان الذراع التنفيذي للسيادة

1 بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 1989،)، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 58، 59.
2 Gallisot René. Maghreb Algérie Classes et Nations. Arcantère- Edition. Paris. Tome2. 1987. P89
3مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص89.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الثورية .عبر المناطق الست التي قُسّمت إليها الجزائر، فرض الجيش وجوده وسلطته على مساحات واسعة من البلاد، ليصبح سلطة الأمر الواقع التي تطبق قانون الثورة وتحكم بين الناس، متجاوزة بذلك الإدارة الاستعمارية[1].

كما كان إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة عام 1958 هو العمل التأسيسي الأبرز للشرعية السياسية على المستوى الدولي .بإنشاء هذه الحكومة، أعلنت الثورة أنها تملك كياناً سياسياً ذا سيادة قادراً على تمثيل الأمة داخلياً وخارجياً، على الرغم من عدم تحرير الأرض بالكامل بعد. هذا الفعل أرغم العالم على الاعتراف بأن هناك طرفاً جزائرياً شرعياً يجب التفاوض معه، وليس مجرد "متمردين[2]."

على المستوى المحلي، قامت هياكل جبهة التحرير الوطني بإدارة الشؤون اليومية للسكان في المناطق المحررة جزئياً، من جمع الضرائب الثورية إلى فض النزاعات وتوفير الإمدادات. هذا البناء الهيكلي الموازي نَفَى فعالية الإدارة الاستعمارية وأثبت أن الشرعية السياسية للثورة لديها القدرة على التنظيم والحكم، وليست مجرد فكرة مجردة[3].

3.2 الثورة كمنبع للشرعية الدائمة: أصبح الفعل التأسيسي للثورة هو المصدر الأوحد والمنبع الدائم لشرعية الدولة الجزائرية المستقلة، وذلك عن طريق التفوق على الشرعية الانتخابية لأن في الفترة الانتقالية وبعد الاستقلال، لم تكن الشرعية تأتي بالضرورة من صندوق الاقتراع، بل من الانتماء الثوري، من حمل السلاح أو شارك في صفوف الثورة، حاز على حق التوجيه والقيادة للبلاد، وهو ما سمح لجبهة التحرير الوطني بتحويل شرعيتها الثورية إلى شرعية حكم. كما أصبحت رموز الثورة وشهدائها هم الممثل الشرعي للذاكرة الوطنية والموجه للسياسات.[4] كل قرار سياسي أو اجتماعي كبير كان يُبرّر على أساس الحفاظ على "مبادئ نوفمبر" وإرث

1 Leca, J.; Vatin, J.C.: L'Algérie politique – Ed. Presse de la Fondation national des sciences politiques, année 1975 – p. 5.

2بهاء الدين، أحمد: شرعة السلطة في العالم العربي – دار الشروق – ص 11 .

3 Buffalon, J.: Introduction à la sociologie politique. - Ed Masson et CIO, 1969.- p. 18.

4عمار بوحوش، التاريخ بالسياسي للجزائر- من البداية ولغاية ،1962 دار البصائر، ط،3 الجزائر، ،2008 ص3

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الشهداء. هذا التركيز ضمن أن الدولة الجديدة لن تكون مجرد استمرار لشكل الدولة الاستعمارية، بل كياناً مولوداً من قرار الإرادة الوطنية المستقلة.

لقد حولت الثورة الجزائرية الفعل المسلح إلى فعل سياسي تأسيسي من خلال خلق بدائل شعبية ومؤسسية للشرعية الاستعمارية. لقد خلقت بذلك دولة شرعيتها غير قابلة للنقاش، لأنها ارتوت من دم الأمة وإرادتها المطلقة للتحرر[1].

3. السيادة الثورية وبناء الشرعية الدولية: تتأسس السيادة الثورية بوصفها لحظة فاصلة في تاريخ الشعوب الواقعة تحت الهيمنة، حيث تنتقل الجماعة السياسية من وضعية "الموضوع الخاضع" إلى فاعل تاريخي يفرض نفسه على المستويين الداخلي والدولي. فالسيادة الثورية لا تُمنح من الخارج، ولا تُستمد من نصوص قانونية جاهزة، بل تتشكل عبر فعل تحرري جماعي يعيد تعريف من يملك حق القرار، ومن يحتكر العنف المشروع، ومن يتكلم باسم الشعب في الفضاء الدولي[2].

في هذا السياق، تتحول الثورة من مجرد مقاومة مسلحة إلى لغة سياسية كونية، تُجبر النظام الدولي القائم- الذي غالبًا ما يكون متواطئًا مع الاستعمار- على الاعتراف بواقع جديد فُرض بقوة التاريخ لا بقوة الدبلوماسية التقليدية وحدها.

إن بناء الشرعية الدولية للسيادة الثورية يمرّ عبر مفارقة عميقة: فالثورة، وهي في بدايتها فعل "غير شرعي" وفق القانون الاستعماري، تُنتج تدريجيًا شرعية أسمى تستند إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فتقلب معايير الاعتراف الدولي من شرعية الدولة القائمة إلى شرعية الشعب المناضل[3].

وهكذا يصبح العنف الثوري- على ما يحمله من توتر أخلاقي- وسيلة لإعادة تأسيس القانون نفسه، لا خرقه فقط، إذ يدفع المجتمع الدولي إلى مراجعة مفاهيم السيادة والتمثيل والشرعية. ومن ثمّ، لا تُبنى الشرعية الدولية للثورة عبر اعتراف فوري أو إجماع دولي، بل عبر

1 محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 37.
2 جلال يحي، المرجع السابق، ص352..
3 محمد لبجاوي، الثورة الج الجزائرية والقانون 1961-1960 دار هومة، ط1، الجزائر، 2005، ص 129.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

تراكم رمزي وسياسي :في الخطاب، وفي التحالفات، وفي قدرة الحركة الثورية على تمثيل شعبها بوصفه كيانًا سياسيًا موحدًا.[1] وبذلك، تغدو السيادة الثورية جسرًا بين المحلي والأممي، وبين الفعل المسلح والاعتراف القانوني، لتعلن أن الشرعية الحقيقية لا تُقاس فقط بحدود الدولة المعترف بها، بل بقدرة الشعب على انتزاع حريته وفرض وجوده في ضمير النظام الدولي.

بمجرد تأسيس الشرعية الشعبية والمؤسسية داخليًا، واجهت الثورة الجزائرية التحدي الأكبر :ترجمة هذه الشرعية الثورية إلى سيادة معترف بها دوليًا، في مواجهة قوة استعمارية كبرى هي فرنسا، العضو الدائم في مجلس الأمن. اعتمدت الثورة في هذه المعركة الدبلوماسية على آليات مبتكرة أدت إلى تدويل القضية وتفكيك الحجة الفرنسية القائلة بأن الجزائر "مقاطعة فرنسية[2]."

1.3 تدويل الصراع: تفكيك حجة "الشأن الداخلي": كانت الاستراتيجية الفرنسية الرئيسية هي حصر القضية الجزائرية واعتبارها "شأناً فرنسياً داخلياً"، وبالتالي منع تدخل الأمم المتحدة أو أي قوة أجنبية. لكن الثورة الجزائرية، من خلال قيادتها السياسية والدبلوماسية، نجحت في تحطيم هذه الحجة:

بدأت جبهة التحرير الوطني فوراً في إرسال ممثلين إلى المؤتمرات الدولية، مستفيدة من موجة التحرر في آسيا وأفريقيا. المشاركة في مؤتمر باندونغ عام 1955 كانت نقطة تحول حاسمة. هنا، تمكنت الوفود الجزائرية من الحصول على دعم معنوي وسياسي من الدول الناشئة، مما أعطى الثورة صوتًا رسميًا في المنتدى الدولي[3].

لقد عملت الجزائر على إدراج القضية في الأمم المتحدة الاستناد إلى الدعم المتزايد من الدول العربية والإفريقية والكتلة الاشتراكية، نجحت الثورة في الضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها بصفة قضية تصفية استعمار،

1ألمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركات النضالية (1962-1949)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 105.
2محمد عباس، الثورة الجزائرية 1962-1954م، دار القصبة للنشر، 2007م، ص237.
3نفسه، ص238.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وليس "تمرداً داخلياً". كل قرار تصدره الجمعية العامة لصالح حق الشعب الجزائري في تقرير المصير كان بمثابة اعتراف دولي متزايد بالشرعية الثورية التي تمثلها جبهة التحرير الوطني[1]

2.3 تجسيد الدولة قبل الاستقلال: كان إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) في سبتمبر 1958 هو الذروة في بناء الشرعية الدولية، حيث حول الثوار أنفسهم من "قادة متمردين" إلى "رؤساء ووزراء" لدولة ناشئة.[2]

كما أن اكتساب الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فور تأسيسها بأكثر من ثلاثين دولة، معظمها من الكتلة الإفريقية الآسيوية والعربية والاشتراكية. هذا الاعتراف شكل كتلة دبلوماسية قوية في الأمم المتحدة وخارجها، وأسس لـ شرعية مضادة للشرعية الفرنسية، هذه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصبحت تدير العلاقات الدبلوماسية، وتفتح مكاتب تمثيلية، وتوقع الاتفاقيات والصفقات (مثل صفقات السلاح)، تمامًا كأي دولة ذات سيادة.[3] هذا الوجود الرسمي في العواصم الكبرى أعطى لجبهة التحرير الوطني **وزناً** سياسياً وقانونياً جعل التفاوض معها أمراً حتمياً.، كما شكلت نموذجًا لـ "السيادة الثورية في المنفى"، حيث كانت تعمل كسلطة شرعية تمثل الشعب على الرغم من عدم وجودها على أرض الوطن بشكل دائم. هذا النموذج أثبت للمجتمع الدولي أن القيادة الجزائرية لديها القدرة على التنظيم والحكم، وتستحق مقعدها بين الأمم.

3.3 فرض التفاوض: لم تكتمل الشرعية الدولية للثورة إلا عندما اضطرت القوة الاستعمارية نفسها، فرنسا، إلى الاعتراف بها كشريك في التفاوض، بحيث أن قبول الحكومة الفرنسية (برئاسة الجنرال ديغول) بالدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والممثلة لجبهة التحرير الوطني كان بمثابة الاعتراف النهائي وغير القابل للنقاش

1عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 474.

2عقيلة ضيف الله، التطور السياسي والإداري للثورة ،1962-1954 البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2013 ص432.

3عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة من 19 مارس إلى سبتمبر ،1962 م، دار الهدى للنشر، عين مليلة، ،2005 ص.89.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

بشرعيتها السياسية .هذا الفعل، الذي تم تتويجه باتفاقيات إيفيان في مارس 1962، نزع الصفة الإجرامية أو التمردية عن الثورة، وأكد أنها كيان سيادي يمثل الأمة[1].

كما أدت الثورة الجزائرية إلى تطبيق عملي لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. لقد رسخت التجربة الجزائرية أن العنف الثوري في سياق التحرر من الاستعمار يكتسب شرعية قانونية وأخلاقية دولية لا يمكن إنكارها[2].

بهذه الآليات، لم تكتف الثورة الجزائرية بالقتال على الأرض، بل خاضت "حربًا دبلوماسية" ناجحة أدت إلى بناء سيادة وطنية ولدت من رحم الثورة وحصدت اعتراف المجتمع الدولي بها قبل حتى إعلان الاستقلال النهائي.

الخاتمة: سعى هذا المقال إلى مقاربة الثورة الجزائرية (1954-1962) من زاوية تحليلية غير تقليدية، لا تختزلها في بعدها العسكري أو التحرري، بل تنظر إليها بوصفها مختبرًا سياسيًا-مفاهيميًا أعاد صياغة مفهوم الشرعية السياسية في سياق الهيمنة الاستعمارية. وقد انطلق البحث من تفكيك أسس الشرعية الاستعمارية، مبيّنًا طابعها القسري والقانوني الشكلي، وعجزها البنيوي عن تحقيق القبول الشعبي، الأمر الذي جعلها شرعية فاقدة للمضمون السياسي والأخلاقي. كما أبرز البحث كيف أسهم العنف الاستعماري، بدل تثبيت النظام الكولونيالي، في تعرية تناقضاته وتسريع عملية نزع الشرعية عنه.

وفي المقابل، تناول البحث العنف الثوري باعتباره فعلًا سياسيًا مؤسِّسًا، لا مجرد ردّ فعل على القمع، مبرزًا دوره في إنتاج نمط جديد من الشرعية قوامه الفعل الجماعي، والتضحية، والانخراط الواعي في المشروع التحرري. وقد أظهرت الدراسة أن الثورة الجزائرية نجحت في تأسيس سيادة ثورية سبقت قيام الدولة، حيث مارست الحركة الثورية وظائف سيادية كاملة، من تنظيم وتمثيل وإدارة، ما مكّنها من تجاوز الدولة الاستعمارية بوصفها وسيطًا زائفًا للشرعية. كما بيّن البحث أن هذه التجربة مثّلت قطيعة أبستمولوجيا مع التصورات

1ادريس بوكراد، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق النصوص الرسمية، ج ،1 ط،3 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2009 ص17.

2صالح بلحاج، المرجع السابق، ص-ص 35-36.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الكلاسيكية للشرعية السياسية، عبر نقل مركزها من القانون والمؤسسات إلى الفعل السياسي المؤسِّس.

وبناءً على ذلك، توصّل البحث إلى جملة من النتائج الأساسية، من أبرزها:

- أن الشرعية الاستعمارية في الجزائر كانت شرعية قانونية مفروضة، تفتقر إلى القبول الشعبي، ما جعلها هشّة وقابلة للانهيار.
- أن العنف الاستعماري أدّى دورًا عكسيًا، إذ أسهم في نزع الشرعية عن النظام الكولونيالي بدل ترسيخها.
- أن العنف الثوري الجزائري تحوّل إلى أداة تأسيسية لإنتاج شرعية سياسية بديلة، قائمة على الفعل والتضحية لا على الاعتراف القانوني.
- أن السيادة الثورية تشكّلت داخل الثورة وقبل الدولة، ما يجعل الثورة الجزائرية نموذجًا مميّزًا في تاريخ الحركات التحررية.
- أن التجربة الجزائرية تتجاوز خصوصيتها التاريخية لتقدّم إسهامًا نظريًا في فهم ديناميات الشرعية في سياقات الاستعمار وما بعده.

وانطلاقًا من هذه النتائج، يقترح البحث عددًا من الآفاق البحثية ذات الصلة بموضوعه، من بينها:

- ضرورة تعميق الدراسات المقارنة بين الثورة الجزائرية وتجارب تحرر أخرى، ليس على مستوى الوقائع، بل على مستوى أنماط إنتاج الشرعية.
- إعادة التفكير في إشكالية انتقال الشرعية من الثورة إلى الدولة في سياقات ما بعد الاستقلال، وما يرافق ذلك من توترات بنيوية.
- إدماج الثورة الجزائرية في حقل النظرية السياسية المعاصرة، بدل حصرها في الكتابات التاريخية الوصفية.
- توسيع البحث في مفهوم «الشرعية الثورية» بوصفه أداة تحليلية لفهم الحركات الاحتجاجية والتحررية الحديثة.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

يبيّن هذا المقال أن الثورة الجزائرية لم تكن فقط لحظة تحرر وطني، بل لحظة تأسيس مفاهيمي أعادت تعريف السياسة والشرعية والسيادة، وجعلت من الفعل الثوري مصدرًا بديلًا للشرعية في مواجهة أنظمة الهيمنة، وهو ما يمنحها مكانة مركزية في تاريخ الفكر السياسي لما بعد الاستعمار.

قائمة المصادر والمراجع:

أ-باللغة العربية:

1-برانش رافائيلا، **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار امدوكال، الجزائر، 2010م.

2-بهاء الدين أحمد: **شرعة السلطة في العالم العربي**، دار الشروق، الجزائر، 2011م.

3-بوحوش عمار، **التاريخ بالسياسي للجزائر- من البداية ولغاية 1962**، دار البصائر، ط3، الجزائر،2008.

4-بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830/1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

5-بوكراد ادريس، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق النصوص الرسمية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

6-جلال يحيى، **السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830، 1960)**، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959.

7-الزبير رشيد، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956، 1962)**، دار الحكمة، الجزائر،2010.

8-الزبيري العربي، «السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر»، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 52، 1981.

9-الزبيري العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، الجزائر،

10-سعد الله عمر، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر،2007.

11-شريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركات النضالية (1962-1949)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

12-ضيف الله عقيلة، **التطور السياسي والإداري للثورة 1954-1962**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013

13-طلاس مصطفى، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس الشام، (د.ب.ن)، 1948.

14-عباس محمد، **الثورة الجزائرية 1954-1962م**، دار القصبة للنشر، 2007م،

15-عباس محمد، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2005.

16-غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية (1945،1958)** دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

17-لبجاوي محمد، **الثورة الج الجزائرية والقانون 1960-1961**، دار هومة، ط1، الجزائر،2005.

18-ملاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830 1989،)**، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

19-ملاح عمار، **المرحلة الانتقالية للثورة من 19 مارس إلى سبتمبر 1962** م، دار الهدى للنشر، عين مليلة، 2005م.

20-هشماوي مصطفى، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2010.

ب-باللغة الأجنبية:

1-.Buffalon, J.: **Introduction à la sociologie politique**. - Ed Masson et CIO, 1969

2-Gallisot René. **Maghreb Algérie Classes et Nations. Arcantère**- Edition. Paris. Tome2. 1987.

3-Leca, J.; Vatin, J.C.**: L'Algérie politique** – Ed. Presse de la Fondation national des sciences politiques, année 1975